وبصراحة ووضوح تامين، عن حقيقة موقفنا من الاحتلال الاسرائيلي، ودأبه المستمر لابتلاع شخصيتنا الوطنية، ومحاولته ضم الهضبة السورية المحتلة حيناً، وتطبيق القانون الاسرائيلي علينا حيناً آخر، وجرنا بطرق مختلفة للاندماج بالكيان الاسرائيلي، والانصهار في بوتقته، وتجريدنا من جنسيتنا العربية السورية التي نعتز ونتشرف بالانتساب إليها، ولا نريد عنها بديلاً، والتي ورثناها عن أجدادنا الكرام الذين تحدرنا من أصلابهم، وأخذنا عنهم لغتنا العربية التي نتكلمها بفخر واعتزاز، وليس لنا لغة قومية سواها، وأخذنا عنهم أرضنا الغالية على قلوبنا ورثناها أباً عن جد، منذ وجد الإنسان العربي في هذه البلاد قبل آلاف السنين... أراضينا المجبولة بعرقنا، وبدماء أهلنا وأسلافنا، حيث لم يقصروا يوماً في الذود عنها، وتحريرها من كل الغزاة والغاصبين على مر التاريخ. واننا نقطع العهد على أنفسنا أن نبقى ماحيينا اوفياء ومخلصين لما خلفوه لنا، وأن لا نفرط بشيء منه، مهما طال زمن الاحتلال الاسرائيلي، ومهما قويت الضغوط علينا... لإكراهنا أو إغرائنا لسلب جنسيتنا، ولو كلفنا ذلك أغلى التضحيات. وهذا موقف بديهي وطبيعي جداً أن نقفه، وهو موقف كل شعب يتعرض كله أو جزء منه للاحتلال.

وانطلاقا من شعورنا بالمسؤولية التاريخية الملقاة على عاتقنا تجاه أنفسنا وأبنائنا وأجيالنا القادمة، أصدرنا هذه الوثيقة:

١ ــ هضبة الجولان المحتلة جزء لا يتجزأ من سوريا العربية.

٢ ــ الجنسية العربية السورية صفة ملازمة لنا، لا تزول، وهي تنتقل من الآباء إلى الأبناء.

٣ ــ ان كل مواطن يسمح له ضميره في بيع بوصة واحدة من أرض الوطن أو التخلي عنها للاسرائيلي المحتل، فإنه بذلك يرتكب جريمة كبرى وخيانة وطنية لا تغفر له.

٤ ــ لا نعترف بأي قرار تصدره اسرائيل من أجل ضمنا للكيان الاسرائيلي، ونرفض رفضاً قاطعاً قرارات الحكومة الاسرائيلية الهادفة إلى سلبنا شخصيتنا العربية السورية.

٥ ــ لا نعترف بشرعية المجالس المحلية والمذهبية، لكونها عينت من قبل الحاكم العسكري الاسرائيلي، وتتلقى تعليماتها منه، ورؤساء وأعضاء هذه المجالس لا يمثلوننا بأية حال من الأحوال.

٦ ــ ان الأشخاص الرافضين للاحتلال من خلال مواقعهم الملموسة، والذين هم من كافة قطاعاتنا الاجتماعية، هم الجديرون والمؤهلون للافصاح عما يختلج في ضمائر ونفوس أبناء مجتمعهم.

٧ ــ كل شخص من الهضبة السورية المحتلة تسول له نفسه استبدال جنسيته بالجنسية الاسرائيلية، يسيء إلى كرامتنا العامة، ولشرفنا الوطني، ولانتمائنا القومي، ولديننا وتقاليدنا، ويعتبر خائناً لبلادنا.

٨ ــ قررنا قراراً لا رجعة فيه وهو: كل من يتجنس بالجنسية الاسرائيلية أو يخرج عن مضمون هذه الوثيقة، يكون مجحوداً ومطروداً من ديننا، وترابطنا الاجتماعي، ويحرم التعامل معه أو مشاركته أفراحه وأحزانه، أو التزاوج معه، إلى أن يقر بذنبه، ويرجع عن خطئه، ويطلب السماح من مجتمعه، ويستعيد اعتباره وجنسيته الحقيقية.

لقد اعتمدنا هذه الوثيقة، مستمدين العزم من تراثنا الروحي والقومي والإنساني الأصيل، الذي يحضنا على حفظ الاخوان والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والوفاء العميق للوطن» (**الحرية** ــ بيروت، ١٥/٢/١٩٨٢).

أما صحيفة معاريف فقد ترجمت هذه الوثيقة وذكرت أنها تحتوي على القرارات التالية:

ــ سيتوقف المواطنون الدروز عن دفع ضريبة الدخل والضرائب الأخرى لدولة اسرائيل، وسيمنع بيع الأراضي والعقارات لليهود، ولن يسمح لمثلي السلطة بزيارة البيوت للقيام بالتقديرات الضريبية، وسيصار إلى التوقف عن استلام أية مساعدة مالية من حكومة اسرائيل، والتوقف عن التعامل مع شركات التأمين الاسرائيلية، والبدء بإرسال الرسائل عبر الأمم المتحدة إلى سوريا ومنها إلى الخارج (**معاريف**، ١١/٢/١٩٨٢).

وعلى ضوء سلسلة القرارات المعادية لإسرائيل التي اتخذت في الاجتماعات، استمر الغليان بين صفوف المواطنين الدروز، وعَبَّر عن هذا الغليان تجمع الشباب والرجال في ساحات القرى، وإصدار تصريحات معادية لإسرائيل ومؤيدة لسوريا (**المصدر نفسه**، ١٢/٢/١٩٨٢).